

بعد تفاقم أزمة سعر صرف الليرة اللبنانية في الأسبوع الثالث من آذار 2021 نتيجة الظروف السياسية البالغة التعقيد، وخسارتها أكثر من 90% من قيمتها بملامسة الدولار عتبة الـ 15000 ليرة من دون أية ضوابط، أعلن مصرف لبنان، وتحت ضغط قصر بعيدا، عزمه على إعادة العمل بالمنصة الإلكترونية التي كان قد أطلقها في أواسط العام الماضي للتدخل في سوق القطع كأداة من أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها المصرف المركزي بهدف الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة بموجب المادة 75 من قانون النقد والتسليف. ولكنه اعتمد في تلك الحقبة اسعاراً للتدخل أدنى من الأسعار التي كان يجري تداولها في السوق الموازية (أو السوداء)، الأمر الذي أدى الى استنزاف جزء لا يستهان به من ودائع المصارف لديه بالعملة الصعبة، وقدم هدايا مجانية الى المضاربين الذين حققوا أرباحاً فاحشة على حساب "المركزي" والمودع اللبناني، ذلك لأن ما تم ضخه في السوق من دولارات ما هو في الواقع سوى جزء من أموال المودعين التي فرض توظيفها في مصرف لبنان استناداً الى المادتين 76 و 79 من قانون النقد والتسليف، وبالتالي هي ليست احتياطاً حراً يمكن مصرف لبنان التصرف به كما يشاء. وقد حدا هذا الوضع بـ"المركزي" الى الانسحاب من السوق تاركاً أمر تحديد سعر صرف الليرة للمنصات الوهمية والمضاربين وقوى العرض والطلب الفعلية والوهمية، مما أدى الى تقلت الدولار من عقاله وإلحاق بالغ الضرر بالمودعين بالعملة اللبنانية وبقيمة الليرة وبأسعار السلع والخدمات. وكان التاريخ يعيد نفسه مكرراً تجربة الحاكم الدكتور إدومون نعيم الذي توقف عن التدخل في شباط 1986 عندما وصل حجم المتبقي من الإحتياط لديه الى 350 مليون دولار، وكذلك الحاكم الشيخ ميشال الخوري في العام 1991 للسبب عينه.

في الواقع هناك جملة تساؤلات ينبغي إثارتها لتبيان مدى واحتمالات النجاح في تحقيق الأهداف المبتغاة قبل إطلاق المنصة في 2021/4/16، وهي:

ما هو الهدف من عمل المنصة؟ هل هو تهدئة السوق ضمن الإتجاه السائد أم تغيير الإتجاه، واستناداً الى أية معطيات؟

على أية أسعار سوف يتم التدخل، على أسعار السوق الرائجة أم الأسعار التي يحددها "المركزي" وفقاً لمعطياته؟

ما هي الآلية التي سوف تعتمد للتدخل وما هي الكلفة المترتبة على التدخل، وما هي قدرة المصرف المركزي على تحملها؟

هل سيتم تحديد القطاعات التي ستستفيد من التدخل؟

كيف سيتم التسليم والتسلم للمبالغ المباعة أو المشتراة (نقداً أم بتحويلات مصرفية؟).

ما هي الضوابط والأطر القانونية التي ستعتمد للسيطرة على حركة السوق؟

وأخيراً، هل سيصار الى وقف سياسة دعم السلع المشتبه فيها لوقف النزف من أموال المودعين التي كبدت المصرف المركزي قرابة سبعة مليارات دولار في العام الماضي؟

شروط نجاح المنصة

في اعتقادي، واستناداً الى خبرتي الطويلة في هذا المجال كرئيس سابق لغرفة عمليات القطع في مصرف لبنان في الثمانينات من القرن الماضي وفي خضم الحرب الأهلية، يفترض قبل إطلاق هذه المنصة أن يقوم "المركزي"، بالتنسيق مع وزارتي المال والاقتصاد، بدراسة حجم الطلب السنوي على العملات الأجنبية للاستيراد والتحويلات وغيرها، بمعزل عن الطلب للمضاربة، وتقدير ما ينتظر أن يظهر من عرض وتحويلات للدولار الى الداخل على الجهة المقابلة، ودراسة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات الذي تجاوز العشرة مليارات دولار في العام 2020، الأمر الذي يساعد على تقدير الحجم المتوقع ضخه في السوق لسد فجوة الطلب والسعي للتخفيف ما أمكن من سرعة التراجع في سعر صرف الليرة إذا لم يستطع تغيير اتجاهه.

وفي هذه الحالة يمكن "المركزي" تقرير كيفية وآلية وحجم التدخل الذي سيلتزم القيام به وفي أية ظروف.

ومن ناحية أخرى، يفترض بالمصرف المركزي وضع السياسات التي تمكنه من امتصاص السيولة بالليرة اللبنانية من السوق للحد من إمكان استخدامها للمضاربة، فضلاً عن وضع النصوص القانونية التي تمكنه من فرض غرامات قاسية على كل من يثبت تورطهم في أعمال المضاربة سواء من المصارف أم الصيرافة الشرعيين، ويمكن أن تصل الى الإحالة على الهيئة المصرفية العليا والشطب من لائحة مصرف لبنان.

التوقعات

إذا تمكن مصرف لبنان من رسم الأهداف المرجوة من المنصة وبدأ بتنفيذ خطته الرامية الى تحقيق هذه الأهداف وفق الآلية المقترحة يمكن تحديد مدى إمكان نجاحه. وأقصى ما أتوقعه هو أن يتمكن من تخفيف حدة التقلبات وسرعتها في سعر الصرف وليس تغيير الاتجاه وسط الظروف السياسية والاقتصادية السائدة.

ويبقى السؤال عن حجم الكلفة المترتبة على هذا التدخل ومدى قدرة مصرف لبنان على تحملها، وهنا جوهر المشكلة، ذلك لأن التدخل يجب أن يكون متدرجاً استناداً الى معطيات السوق وحجم الطلب. وكلما كان الطلب على الدولار كبيراً استوجب ذلك رفع سعر التدخل للتخفيف من النزف إذا كانت المعطيات سلبية، وذلك حتى يبدأ السوق بالتوازن.

وإذا لم يتمكن مصرف لبنان من اعتماد هذه الآلية فسوف يجد نفسه متورطاً في عملية الإستنزاف التي تعرّض لها أكثر من مرة في تاريخه، وسوف يعيد التاريخ نفسه. وهنا نستشهد بـ"المانشيت" التي اطلقها الصحافي الاقتصادي المخضرم عبد الكريم الخليل على غلاف مجلته الاقتصادية "المؤشر" في عدد شباط 1986 عندما أعلن الحاكم الدكتور ادومون نعيم آنذاك توقفه عن التدخل في سوق القطع بائعاً الدولار بعدما وصل حجم الإحتياط المتبقي لديه الى 350 مليون دولار فقط، حيث كتب في هذه المانشيت " الأوكازيون الجنبلاطي من أول شباطي الى آخر الإحتياطي" وذلك في معرض غمزه من قناة نائب الحاكم الثاني آنذاك مجيد جنبلاط الذي كان يتدخل في سياسة إدارة

سوق القطع ويفرض إرادته بضرورة بيع الدولار من دون مسوغ اقتصادي أو سياسي أو نقدي أو عسكري بحجة الدفاع عن الليرة، مما أدى الى استنزاف احتياط المصرف المركزي.

الحل

الحقيقة ان مشكلة الليرة ليست في المنصة الإلكترونية ولا في آلية عملها. المشكلة ذات ثلاثة محاور: المحور السياسي، وهو معروف ولا داعي للحديث عنه. والمحور الاقتصادي: فمن المعروف أن لبنان يعاني تاريخياً من عجز مستفحل في الميزان التجاري، لكن صافي التحويلات الرأسمالية الداخلة الى البلد يخفف هذا العجز. ويظهر ذلك في نتائج ميزان المدفوعات السنوية الذي يسجل عجوزات منذ أعوام، الأمر الذي يضغط سلباً على سعر صرف الليرة. وعلى رغم تسجيل الميزان التجاري عجزاً بقيمة 6.5 مليارات دولار في العام الماضي، سجل ميزان المدفوعات عجزاً قياسياً قارب 10.5 مليارات دولار نتيجة فقدان الثقة بالبلد والليرة، وهنا مربط الفرس. أما المحور الثالث فيتمثل في عجز الموازنة الذي يسجل تسارعاً مطّرداً منذ عقود وهو يساهم في زيادة الضغط على سعر عملتنا الوطنية. وسط هذه الظروف، فإن التدخل في سوق القطع لبيع الدولار لن يؤدي الى أية نتائج جذرية، ولن يغير اتجاه السوق. وساعتئذ يكون مصرف لبنان قد استنزف ما تبقى لديه من أموال المودعين.

أستاذ مصرفي